

الجامعة الجزائرية بين مطلب الجودة وإشكالية العلاقة مع المحيط

د. بوشمة الهادي

المركز الجامعي بتامنغست

ملخص:

البحث هذا حاولنا من خلاله تفكيك إشكالتين أساسيتين تعترضان أداء ودور الجامعة اليوم، سواء على مستوى بنيتها الداخلية من حيث أدائها ومخرجاتها، أو على مستوى قيادتها واستثمارها في المحيط الخارجي، الاجتماعي، الاقتصادي خاصة، وفي سبيل تحقيق ذلك والبحث فيه حاولنا المقاربة بين المتغيرات الثلاثة (الجامعة، الجودة، المحيط)، وقد مكنتنا ذلك من تفكيك البحث على عدد من الأبعاد والمؤشرات، التي انتهينا بعد تحليل نتائجها إلى الوقوف عند عدد من الخلاصات المهمة، والتي أكدت تعدد وتعقد مشاكل الجامعة الجزائرية على مستوى مخرجاتها رغم المحاولات بإصلاح الإصلاح وتطبيق نظام ضمان الجودة بعد سنة 2008، هذا انعكس بدوره وساهم في تعميق أزمة العلاقة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي خاصة، وفي النقطة الأخيرة من البحث حاولنا تقديم رؤية علمية ممكنة لإصلاح جاد وعميق وبشراكة بين جميع الفاعلين، ويمس الجامعة الجزائرية على مستوى بنيتها وأطرها وبرامجها وعلى مستوى نظام الجودة عموما وكذا أدائها وأدورها وتأثيرها في محيطها بتنوعاته واختلافاته.

كلمات مفتاحية: الجامعة، التعليم العالي، البحث العلمي، نظام الجودة، المجتمع، الاقتصاد.

Abstract:

In this research we tried to dismantle two fundamental problems that hinder the performance and role of the university today, both at the level of internal structure in terms of performance and output, and at the level of leadership and investment in the external environment, social and economic in particular. In order to achieve this research we tried to approach the three variables (university, quality, and environment). This has enabled us to dismantle research on a number of dimensions and indicators, in which we finished after analyzing the result to stand up at a number of important conclusions, and thus confirmed the multiplicity and complexity of the University of Algerian's problems at the level of output; despite attempts to reform the reformation and to apply the quality assurance system after the year 2008. This was reflected in itself and contributed to the deepening

of the relationship between the university and its surrounding socio-economic, especially the crisis. In the last point of this research we have tried to provide a scientific vision possible to repair a serious and deep partnership between all activists. It concerns the Algerian university both at the level of its frameworks and programs, and also at the level of the overall quality system as well as its performance, their impact and influence in the surrounding diversity, and differences.

Key words : the University, Higher Education, Scientific Research, Quality system, Society, economy.

تمهيد:

علاقة الجامعة بالمحيط واحدة من الإشكاليات التي طرحت ولا تزال تطرح باستمرار على مدارج وطاولات المؤتمرات والندوات وتأخذ حيزها في السياسات، نظرا لأهميتها من ناحية، ومن ناحية أخرى ما خلفته من أزمة نتجت وانجرت عن هذه القطيعة التي لم تنتهي بين الطرفين.

لتجاوز هذه القطيعة بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي من جهة وبين مخرجاتها ومداخلات هذا المحيط عمدت الوزارة الوصية في الجزائر مثلا إلى العديد من الإصلاحات التي تراكمت والتطور الكمي للمؤسسات الجامعية عبر جغرافية البلاد، وكذا تزايد عدد الطلبة الذي أصبح يقدر بأكثر من 1,7 مليون طالب خلال الدخول الجامعي 2018-2019.

هذا الوضع دفع إلى ضرورة الإصلاح، بل إلى إصلاح الإصلاح، وفي سياق طرح مشروع تطبيق ضمان الجودة، الذي جاء ليعيد ترميم أوضاع الجامعة والتعليم العالي في الجزائر من ناحية وعلاقته المتردية بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

عموما ولأجل مقارنة كل هذا سنحاول البحث في العديد من النقاط التي نأمل الاحاطة من خلالها بالعناصر الإشكالية التي تطرحها علاقة الجامعة والتعليم العالي في الجزائر ومخرجاته بالمؤسسات والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، حيث سنعمل على تفكيك عناصر هذه المعادلة أملا في الوقوف عند إمكانية تجاوز المعوقات وتطبيق نظام للجودة يخرج الجامعة والتعليم العالي من أزيماته لصالح التأثير والريادة وقيادة الجامعة للمحيط.

أولا: إشكالية الجودة في علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط:

تطرح إشكالية الجودة كواحدة من الأسباب التي وقفت حائلا في وجه العلاقة الفاعلة بين الجامعة ومحيطها المؤسساني (الاجتماعي والاقتصادي)، في هذا السياق يمكن التساؤل بشكل

مبدئي ضمن هذا العمل عن الكيفيات التي يمكن بها للجامعة الجزائرية من خلال تفعيل وتطبيق ضمان الجودة لكي تؤدي الدور المؤثر في تغيير محيطها المجتمعي العام، والخروج من موقع المؤثر فيه من الجو السياسي والاجتماعي المتأزم المحيط بها، والذي كان من نتائجه استمرار أزمة الجامعة الجزائرية في تفاعلها مع المحيط الداخلي، ونزيف لكوادرها نحو مجتمعات خارجية.

إذا، رغم كل التجارب الإصلاحية البرنامجية والهيكلية التي مرت بها الجامعة الجزائرية سابقا، إلا أنها لم تخرج من أزمتها، هذا دفع إلى ضرورة إصلاح الإصلاح، الذي انجر عنه إطلاق مشروع تطبيق ضمان الجودة بعد سنة 2008، إلا أنه ورغم ما يقرب من عشرة سنوات على ذلك، يبقى واقع الحال على حاله، نتيجة وجود إرادة معوقة حالت دون تطوير الجامعة وتحسين مخرجاتها لصالح تفاعلها المنتج مع محيطها والاستجابة للطلب الاجتماعي.

في هذا السياق نتساءل بالقول هل يمكن اليوم أن يكون لمختلف الفاعلين وعي بأهمية ودور ضمان الجودة في تطوير الجامعة وتحسين مخرجاتها؟، وهل للمحيط الاقتصادي والاجتماعي وعي بإمكانيات تأثير الجامعة في صناعة وتنمية النظم المحيطة بها وتغييرها نحو الأحسن؟ أم أن واقع العلاقة اليوم بين الجامعة والمحيط المجتمعي بالجزائر يوحي بأزمة تواصل واستثمار بينهما بسبب إشكالية الجودة؟. في الأخير ما العمل لتحقيق وتفعيل مشروع الجودة وتجاوز أزمة التواصل بين منظوماتنا المعرفية (الجامعة) والمجتمعية (المحيط..)؟

ثانيا: أهمية تطبيق ضمان الجودة في تفاعل الجامعة ومحيطها المجتمعي:

كانت ولا تزال الجامعة مصدرا للمعرفة الابداعية، فهي أهم المؤسسات الاجتماعية، والأداة الأساسية في أي استثمار فاعل في الموارد البشرية، التي يمكننا أن نقود البلاد مستقبلا إلى التغير الايجابي لمواكبة العصر وتكنولوجياته⁽¹⁾، ومن هنا نعاظم اليوم أهمية الجامعة وأدورها في كل المجتمعات العالمية، والجزائر في هذا السياق بذلت جهودا منذ الاستقلال للربط بين الجامعة ومحيطها نظير ما تمثله من قاطرة ومحول ايجابي نحو التنمية المستدامة والتقدم في جميع المجالات.

(1) - بلحسين حواء، "الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، اصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 178-179.

غير أن تحول الجامعة الجزائرية اليوم إلى مصدر للإنتاج الفكري ومؤسسة فاعلة في التغيير والتطوير للمجتمع، وتحول العاملين ضمنها والمتخرجين منها إلى طاقات إنمائية وقوى مسيرة⁽¹⁾، مرهون أساسا بتطبيق وتفعيل نظام حقيقي وفاعل في ضمان الجودة على مستوى أنظمة التسيير والتدبير وبرامجها ومخرجاتها، وسيكون من شأن ذلك لو تحقق أن يجعل من الجامعة إلى مؤسسة منتجة، ومستثمرة للبحث العلمي في خدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، وعليه تحقيق هذا يتطلب من جامعتنا تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية⁽²⁾ وتحقيق نوع من النجاعة المبحوث عنها إلى اليوم.

عموما إن الاستحداث التاريخي لمؤسسة الجامعة جاء لتقود قاطرة الابداع والتنمية في المجتمعات الانسانية، ومع الزمن تعاظمت أهميتها وأدوارها في خدمة المجتمع، وقد عُرِفَت هذه الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها من طرف كلا من شانون (SHANON) وشوفليد (SHOEFELD) بأنها " نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنمية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة⁽³⁾، غير أن تحقيق هذه التطلعات لا يمكن أن يحصل مثلا في بلادنا إلا عبر قناطر تطوير التعليم وتحقيق جودته، ولذلك تبقى الجامعة ومن خلالها التعليم العالي ومخرجاته في مواجهة العديد من التحديات التي ترهن دوره وأهميته في تطوير وتنمية المجتمع الجزائري"⁽⁴⁾ ما دام هناك بعد عن تحقيق النجاعة في الجودة والابداع والتميز، بالمقابل فقدانها لكثير من الاعتراف الاجتماعي.

ثالثا: إصلاح التعليم العالي بالجزائر من خلال مشروع تطبيق ضمان الجودة:

(1) - مساك أمينة، "تمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و 27 ماي 2010، ص 03.

(2) - نفس المرجع، ص 03.

(3) - تياييبة عبد الغاني، "مصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و 27 ماي 2010، ص 05.

(4) - بومقورة نعيم، "التكوين التقني ودوره في تفعيل حركة الجامعة مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و 27 ماي 2010، ص 02.

علاقة الاصلاح بالمؤسسة الجامعية في الجزائر يمتد إلى لحظة الاستقلال، غير أننا لن نخوض في ذلك بعمق باعتبار أن كرونولوجيته وما تخله من ردّات وكبوات وتناقضات يعرفها القاضي والداني، وعليه ما سنركز عليه سيكون ضمن نطاق ما عرف بمشروع تطبيق ضمان الجودة بالجامعة الجزائرية، وهنا سيتأسس زمن ذلك مع فترة 2008، باعتبار أنها السنة التي ستشهد صدور القانون التوجيهي للتعليم، وإن لم يتطرق بصفة مباشرة وتفصيلية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي، إلا أنه بالمقابل طرح إمكانية فتح جامعات خاصة، مع ضرورة مراقبتها وتقييمها من طرف المجلس الوطني للتقييم (CNE) بعد إنشائه⁽¹⁾.

في سياق توطيد اتجاه وزارة التعليم العالي نحو مشروع تطبيق ضمان الجودة بالجامعة والتعليم العالي بالجزائر، قامت الوزارة في شهر جوان من سنة 2008 بتنظيم مؤتمر دولي حول موضوع "ضمان الجودة في التعليم العالي"، هذا المؤتمر كان بمثابة لبنة أولى لاتجاه الوزارة نحو تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وكان انطلاقة ذلك بتأسيس خلية للتفكير والتحضير لذلك، تدعم عملها بعدد من الخبراء الدوليين، لتتطور سنة 2010 بعد صدور قرار وزاري في ذلك إلى إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES)، والتي ألحقت بدورها بخلايا ضمان الجودة على مستوى مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، حيث كلفت هذه الاخلايا ببناء وتطوير وتطبيق هذا النظام بمؤسساتها⁽²⁾.

قبل التفصيل أكثر في تطبيق مشروع ضمان الجودة، يمكن الإشارة أنه في سياق الاصلاح الذي عرفه التعليم العالي ومن خلاله مؤسسة الجامعة بالجزائر قبل هذه الفترة، كان تبني نظام جديد للتعليم الجامعي وهو نظام (LMD) ابتداء من السنة الجامعية 2004-2005 بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04-371 مؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004، والذي تضمن تقسيما وتنظيما للتعليم العالي على ثلاثة أطوار (ليسانس ثلاثة سنوات وماستر سنتين ودكتوراه ثلاثة سنوات) بدلا للنظام القديم⁽³⁾، وكان الهدف منه تحقيق نوع من الاستقلالية لمؤسسات التعليم العالي، وكذا ضمان التكوين النوعي للجميع وهذا لتلبية الطلب الاجتماعي

(1) - بوخلوة باديس ون خيرة سامي، "تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2016/09، مصدر عن جامعة ورقلة، 2016، (ص ص 89-106)، ص 100.

(2) - نفس المرجع، ص 100.

(3) - بلحسين حواء، نفس المرجع السابق، ص 202.

والاقتصادي⁽¹⁾، كما أنه كان يسعى إلى تحقيق نوع من الانفتاح للجامعة وتوافقها ومتطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى التكوين النوعي للإطارات وإعدادها لمتطلبات سوق العمل⁽²⁾.

هذا النظام كان يقتضي قبل تبيئته واستيراده وتطبيقه بالجامعة الجزائرية عددا من الشروط التي لم تتوفر في أغلبها على مستوى جميع الفاعلين (الأستاذ، الإدارة، الطالب، المحيط)، كما كان يقتضي هذا النظام مصاحبته بما عرف بالوصاية والمراقبة البيداغوجية، لأجل تلبية عدد من الأهداف الأساسية السابقة الذكر⁽³⁾، بسبب كل هذا تم رهن هذا النظام بسبب العديد من المشاكل التي دخل فيها التعليم العالي ومن خلاله مؤسسة الجامعة التي لا تزال تعاني الركود ومشاكل في الهيكلة والتأطير وغير ذلك من الصعوبات، التي تجعلها غير مهيأة لتطبيق نظام ل.م.د⁽⁴⁾، هذه الصعوبات حاولت السلطة الوصية ممثلة في وزارة التعليم العالي تخطيها عبر تبني اصلاحات تصحيحية تكميلية تمثلت أساسا في مشروع تطبيق ضمان الجودة وآلياته لإخراج الجامعة الجزائرية والتعليم العالي ونظام ل.م.د من أزماته ومشاكله.

اتجاه الوزارة نحو تطبيق مشروع ضمان الجودة في التعليم العالي يعكس سعيها نحو اصلاح الاصلاح واخراج الجامعة من الأزمة التي لازمتها منذ إنشائها إلى يومنا هذا، على مختلف المستويات والأصعدة خصوصا في جانب علاقتها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، غير أن هذا الإصلاح للإصلاح لا بد أن يمس مختلف الجوانب في مشروع ضمان الجودة ومن ذلك جميع جوانب التسيير والمردودية المتعلقة بها وفي علاقتها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن من شأن تحقيق هذا أن يؤدي بالجامعة إلى ضمان تكوين نوعي، يجيب على الطلب الاجتماعي، كما من

(1) - رقاد صليحة، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعرفة: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص 178-179.

(2) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 05.

(3) - بوندان عبد الله، الوصاية في ظل النظام الجديد ل.م.د بالجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة الجليلي لباس بسدي بلعاس - كلية التكنولوجيا أمودجا- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعاس، 2014-2015، ص 27.

(4) - بلحسين حواء، نفس المرجع، ص 203.

شأن ذلك أيضا أن يحقق تطابق فعلي مع المحيط السوسيو-اقتصادي بتطوير التفاعلات المحتملة والممكنة بين الجامعة والعالم الذي يحيط بها.

بالعموم فإن أهم الوظائف التي سعت اللجنة الوطنية لتطبيقها من خلال مشروع ضمان الجودة في التعليم العالي وكذا من خلال خلاياها التي استحدثت بمختلف مؤسسات التعليم العالي، هي وظيفة التقييم الداخلي أولا من خلال مجالات الحوكمة، التكوين، البحث، والحياة الجامعية في ضوء مرجع ضمان الجودة الذي تم إعداده من طرف (CIAQES)، وكذا وظيفة الإعلام ثانيا حول مهامها وأهداف نظام ضمان الجودة، ونشر التقارير المختلفة خاصة تقرير التقييم الداخلي، ووظيفة التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة، وكذا وظيفة الاتصال على المستويين الداخلي والخارجي وكذا التعاون الدولي والعلاقات والتعاون مع المحيط السوسيو-اقتصادي⁽¹⁾، إلا أنه برغم كل هذا إلا أن العديد من المعوقات وقفت في وجه تطبيق ضمان الجودة بالجامعة الجزائرية سنذكرها لاحقا في ما بقي من مباحث.

رابعا: إشكالية الجودة في العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

تطرح علاقة الجامعة بالمجتمع في الجزائر من منظور مختلف بعض الشيء عن أدوارها الحقيقية، إذ أنه ونتيجة للظروف التي تأسست في خضمها هذه الجامعة وما يحيط بها كل هذا كبح جهودها وأفرغها من أدورها التي كانت ستكون مهمة في نقل المجتمع الجزائري إلى مصاف التطور، وهذا معاكس ومخالف لأدوارها في الدول المتقدمة.

في هذا السياق جاء مشروع ضمان الجودة الشاملة ليعيد للجامعة الجزائرية أدوارها ومكانتها ومن ذلك تأثيرها في تنمية وتطوير المجتمع وتلبية حاجاته المختلفة، فالجامعة كانت دوما مؤسسة للتكوين، تتلقى أهدافها من المجتمع الذي يمدّها بالمدلول الواقعي، وفي الحالة الجزائرية المختلف كان تضاربا بين التصورات التنموية للسلطة والجامعة التي كانت لها نظرياتها الخاصة، وهنا طرحت أزمة العلاقة بين الجامعة والسلطة ومن ثمة المجتمع.

(1) - بوخلوة باديس وبن خيرة سامي، نفس المرجع السابق، ص 100.

- أحمد بن الدين، "تقييم جودة الحياة الجامعية وفق المرجع الجديد لضمان جودة التعليم العالي بالجزائر: دراسة ميدانية بجامعة أدرار"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، (ص ص 81-98)، أدرار، 2017، ص 88.

- رقاد صليحة، تطبيق نظام ال نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص 182.

في السياق ذاته لا تزال الجامعة الجزائرية تعاني من نوع الانفصال بين أبحاثها والمشروعات التي تبتتها الدولة لتطوير المجتمع، فبسبب حالة الانفصام بين السلطة والجامعة يدفع المحيط الاجتماعي اليوم ضريبته، وإلى جانب العديد من المشاكل التي سنتطرق لها بالتفصيل لاحقاً ومنها مشكل الجودة، فإن الجامعة معزولة اليوم في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وأحواله وحاجياته، وعوض أن تكون قاطرة له ومؤثرة بشكل إيجابي فيه وفي طرائق تنميته وتطويره، ها هو المجتمع الجزائري يؤثر في الجامعة وللأسف بسلبياته ومشاكله وأزماته التي انتقلت إلى الجامعة وجعلتها مجرد هيكل مادي واجتماعي يجمع بين جدران فئات اجتماعية غير مخطط لها في تعليمها وتخريجها مع محيطها الخارجي سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي.

إذن، في الجزائر وبكل موضوعية تعرف الجامعة "قطيعة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، كما أن النظام الجامعي في حد ذاته لا يزال متحجراً ثقافياً، نظراً لوجود نمط واحد من الجامعات الناتج عن عملية التسوية المطلقة بين جميع الهياكل الإدارية والتربوية التابعة للمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مما أدى إلى ظهور نمط واحد من التنظيم الإداري والتربوي، يهدف إلى التكوين عن طريق التعليم والتلقين والتقييم بالمراقبة المستمرة المفقدة للمرونة والتوزيع في أشكال العمل الجامعي، وانعدمت بذلك المراكز المتخصصة في التكوين، الشيء الذي أدى إلى الفصل بينها، منعكسا على الفكر العلمي الذي أصبح متجمداً والجامعة التي أصبحت منغلقة على نفسها، فالطلبة في وقتنا الحاضر منحصرون في معاهدهم، متجاهلين ما يجري في المعاهد الأخرى، وهم بذلك معزولون عنها"⁽¹⁾.

هذا أثر على نوعية وجودة الشهادة التي يتخرجون بها من حيث طابعها العلمي المحدود، ويخلق مفارقة واضحة بين ما تزعم الجامعة القيام به وبين ما هي عليه في الواقع⁽²⁾، "فرغم أنّ الجزائر بذلت جهوداً جبارة منذ الاستقلال إلى اليوم لتعميم التعليم والرفع من مستواه لتلبية الحاجات المتزايدة والطلب الكبير من أفراد المجتمع، الذين يعتبرون التعليم المخرج الوحيد من الوضع المتردي اجتماعياً واقتصادياً"⁽³⁾ إلا أنّ مخطط التعليم الجامعي يبيّن أنّ المعارف المتداولة غالباً ما تكون

(1) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 09-10.

(2) - نفس المرجع، ص 10.

(3) - كواش حسين، "التعليم في الريف الجزائري"، المجلة السنوية لمعهد علم الاجماع، عدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 34.

ترجمة بسيطة لمعارف غربية نظرا لتأثره بالحيط الجامعي الغربي، مستعيرا منه أسس برامجه وتنظيمه مما يجعله بعيدا عن المتغيرات الأصلية لمجتمعنا، فاقدا لبيداغوجية جامعية خاصة، وهذا ما يجعل فكرة الجامعة عندنا غير واضحة لاسيما في الجانب البيداغوجي، "وبهذا زادت حدة الانتقادات الموجهة لجامعتنا بغية الاهتمام بها وبالطالب الجزائري باعتبارها خلية في نسيج المجتمع، ورفض بقائها كحقل تجارب وكذا فتحها على محيطها الخارجي وجعلها عنصر تأثير حقيقي في المجتمع".⁽¹⁾، فالجتمعات التي سبقتنا اعتمدت على جامعاتها ومخبرها الجامعية، فلا نرى أي بحث أو اختراع أو دراسة إلا وأنجزتها الجامعة أو بالتعاون مع الجامعة، "لكن مجتمعنا الجزائري عانى من هذا الجانب طويلا، خاصة أن الوضعية الاقتصادية له صعبة ومازال اقتصاده فتيا في جميع مجالاته، وهو سائر إلى نظام السوق"⁽²⁾.

وفي إطار الصيغ الهيكلية المتجددة، وضمن الإصلاحات التي مسّت هذا الطور لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، عرف التعليم توجّها يعمل على المددتين القصير والطويل من أجل تكوين إطارات، "حيث يعتبر التعليم هنا عامل من عوامل التطور الاجتماعي والاقتصادي، كونه يُعنى بإعداد أهم رأس مال في المجتمع وهو الإنسان، وعليه، فإنّ نوعية هذا الأخير تنعكس على مختلف صوره وظائفه في المجتمع سلبا أو إيجابا، وبهذا يعدّ النسق التعليمي منطلقا قاعديا لكل ديناميكية اجتماعية فاعلة، كونه يحدّد الخبرات الإستراتيجية والمستقبلية للمجتمع، يرسم معالم محدّدة ومضبوطة لسياسة تربوية تخضع لرؤية نقدية يتمّ فيها مراجعة نتائج الماضي وتشخيص معطيات الحاضر لمعرفة متطلباته، وما تفرضه تحديات المستقبل من خلال رؤية واضحة الأبعاد والأهداف"⁽³⁾، لأنّه "لا تستطيع سياسة التربية أن تكون مناسبة إلا إذا أخذت في حسابها كل الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية في عصرنا الحاضر".⁽⁴⁾.

(1) - خ.ع، "إخراج الجامعة من أزمتها أولا" على هامش المؤتمر العاشر للطلبة، الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998، ص 6.

(2) - صياد الصادق، "دور الجامعة في المجتمع"، أصداء جامعية، إصدارات المركز الجامعي بمسة، العدد 3، مارس 2002، ص 07.

(3) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 11.

(4) - التيجي محمد لبيب، التربية والتقدّم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981، ص 101.

ختاما لهذا المبحث يبدو أنه في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجامعة ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمعنا، أصبحت الجامعة غير ذا كفة في ميزان القوى مع المحيط الاجتماعي، ذلك أن تثنين دورها ومنتوجاتها "المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات" لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي، خصوصا في ظل عدم فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة على مستوى سيطرتها على المشكلات المجتمعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، فإذا أمعنا النظر في مخرجات ونوعية المنتج الذي تقدمه الجامعة ندرك أسباب اللاتوازن مع الحاجيات والطلب الاجتماعي⁽¹⁾ ما يكرس الاتجاه نحو غياب كل تصور متكامل لنظام التعليم العالي والجامعة وفق مشروع مجتمعي مستقبلي شمولي، رغم تبني نظام ضمان الجودة الذي لم ينفذ إلى حقيقة وأعماق الجامعة والتعليم العالي في الجزائر إلى اليوم بسبب العديد من العراقيل والمعوقات البنيوية المرتبطة بهذا النسق ومحيطه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

خامسا- إشكالية الجودة في العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية:

المعرفة اليوم هي اقتصاد قائم بذاته له دواليبه وأسواقه، غير أن تثنين وتحقيق ذلك مرتبط في سياقاته وتجلياته بما وصلت إليه العديد من جامعات الدول المتقدمة من تطبيق الجودة الشاملة مست نوعية برامجها وهيكلها وإدارتها وأطرها ومخرجاتها، ومن ثم هذا جعل المحيط الاقتصادي في دينامية ترابطية وعلاقائية مع الجامعة نظير اعترافه لها بما تمثله من مؤسسة لإنتاج المعرفة المؤهلة أكثر من غيرها للتبلور داخلها وفي نفس الوقت النظريات والمقاربات والمناهج العلمية الأكثر ذيوعا، والأفكار والمشاريع والأبحاث الأكثر تجديدا ومغامرة والأقل انتشارا، وباعتبارها الفضاء المعرفي-المؤسسي المفتوح الذي تحتاج فيه التوجهات الفكرية والمدارس العلمية المتباينة، وبمولد داخله الكفاءات الأكثر عطاء وإبداعا، والعقليات الأكثر عقلانية ومرونة وإرادة ومبادرة⁽²⁾.

هذا جاء كله تناجا لتبني للدول المتقدمة لنظام جودة شاملة مس الجامعة ومخرجاتها وجعلها أكثر استقطابا وطلبا في محيطها الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك فإن الحاصل اليوم عندنا هو

(1) - العياشي عنصر، أي غد لم الاجتماع؟، من ندوة الجامعة اليوم، تمسوق وتقديم جمال غريد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، ماي 1998، ص 12-13.

(2) - عمران عبد الرحيم، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية: الاختيارات الكبرى، منشورات الموجة وطبع بمطبعة دار القرويين، المغرب، ط1، 1999، ص 54-55.

تلك الفجوة والقطيعة من ناحية أخرى بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، بحجة أن هذه المؤسسة ومخرجاتها تبقى بعيدة عن الجودة والفاعلية التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية. وعليه يمكن أن نتساءل من جديد ضمن هذا المبحث عن العلاقة الممكنة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي، لأجل ذلك سنقوم بعملية تفكيك لهذه العلاقة وسنطلق في ذلك من مؤشرات واقعية لعلاقة الجامعة بالنمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره المحدد والمؤثر على مدى التأثير والفعالية.

للأسف بعد التفكيك كانت النتائج سلبية مؤداها أن تأثير التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر غير واضح وملتبس إن لم نقل منعدم، فمن خلال البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والتي سجلت 2,5% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من (1962 إلى 1984) و 1,2% للفترة (1985-1998) وحوالي 4% للفترة الممتدة بين (1999-2007)⁽¹⁾، ونفس النسبة تقريبا للفترة الممتدة بين (2008-2017)، ندرك تماما بحال لا يدعو للشك أن الأداء الاقتصادي في الجزائر مرتبط وإلى حد كبير بالريع البترولي، فكلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها موارد البلاد وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي والعكس، خصوصا في ظل استحواذ مداخيل البترول على ما يتراوح بين 95-98% من مداخيل وإيرادات الجزائر من العملة الصعبة.

في المقابل لهذا لا يتضح حجم الأداء الجامعي ومستواه وتأثيره في هذا النمو الاقتصادي، فرغم آلاف المتخرجين في مقابل آلاف الأساتذة والباحثين، تبقى الجامعة مجرد بناء هيكلي غير مؤثر في المحيط الاقتصادي الذي يحيط به، بل إنه برغم كل الإصلاح وإصلاح الإصلاح من خلال مشروع ضمان الجودة الشاملة، إلا أن المشكل يبقى مطروحا بحدة في عدم تكيف الجامعة ومن خلالها التعليم العالي مع المحيط السوسيو اقتصادي ومنه بالخصوص سوق العمل، الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي أو انخفاضه، فلا توجد إلى اليوم علاقة حقيقية وثقة متبادلة بين الجامعة والمؤسسات، ولا تتحمل الدولة هذه المسؤولية ويزيد مشكل الكفاءة والجودة والنوعية

(1) - تومي حسين، "الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والاختراق الكيفي"، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05، إصدار مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، نشر وتوزيع الدار الخلدونية، القبة، ص 34.

ومخرجات الجامعة الوضع تأزما⁽¹⁾، خصوصا في ظل انفصال بين المتلقى النظري للمتخرجين والحاجيات التطبيقية للمؤسسات ولسوق العمل.

إذا رغم تبني الدولة كما سبق للعديد من الاصلاحات وآخرها محاولة تطبيق مشروع ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي إلى أن علاقة الجامعة بالطلب الاجتماعي تبقى متردية، إشكال ذلك يمكن يُطرح من جانين، أولا، أن القطيعة القائمة بين النسقين الجامعي والمجتمع ومن خلالها المحيط الاقتصادي يؤثر سلبا على تحديد الطلب الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، فالمجتمع حسب الجامعيين لم يحدد طلبه بوضوح، والجامعة حسب المجتمع لم تعمل على البحث عن هذا الطلب لتبني على إثره برامجها ومنتوجها، مما انعكس على نوعية وجودة الشهادة التي أصبحت نظرية في غياب الانسجام بين الواقع الاجتماعي وما تنتجه الجامعة، فالتخصصات الأكاديمية لا تخدم كلها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والانتاجية بدليل مؤشر بطالة الخريجين المتزايد كل سنة⁽²⁾.

يضاف إلى هذا في نقطته الثانية أن البحث العلمي الموجود في الجامعة الجزائرية لم يرق بعد إلى مستوى من الجودة يؤهله إلى مكانة أفضل في مجتمعه وفي محيطه الاقتصادي، فرغم أنه يشكل محورا أساسيا في تطويرها إلا أنه لم يأخذ مكانته الحقيقية داخلها، "كما أن الباحث الجزائري يبقى مهمشا في المجتمع الجزائري ولا يعتبر كفاعل أساسي فيه بدليل استعانة المؤسسات بالباحث الأجنبي كأول إجراء في حالة الاستشارة أو الاستفادة من خبراته ودراساته، وهي لا تلجأ إلى الباحث الجامعي الجزائري لتطوير خدماتها، كما أن الظروف التي يعيشها الباحث ذاتها تؤثر سلبا على قيامه بالدور المسند إليه، وتنعكس هذه الوضعية على المكانة التي يشغلها سواء داخل النسق الجامعي أو خارجه"⁽³⁾.

وقد زاد انفصال الجامعة الجزائرية عن محيطها العام والسوسيو اقتصادي خصوصا بعد تبنيها لإصلاحات غير نابعة من احتياجات المجتمع الجزائري واقتصاده، والتي كانت نتاج املاءات الدول الغربية والشراكة معها وفي إطار عولمة التعليم، والتي عكست وترجمت بوضوح في "تبعية المغلوب للغالب والأطراف بالمركز"⁽⁴⁾.

(1) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 18.

(2) - نفس المرجع، ص 18-19.

(3) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 19.

(4) - نفس المرجع، ص 19.

بالنسبة لعلاقة الجامعة بالتنمية الزراعية، تطرح هذه العلاقة من زاوية أن الجزائر بلد زراعي، وعلى ضآلة ذلك فإنه يمثل النشاط الاقتصادي المهم، إلا أن نفس الأمر يطرح في علاقة الجامعة ومن خلالها التعليم العالي والبحث العلمي بالميدان الزراعي، فلا استفاد هذا الميدان من الخبرات والمعارف العلمية المكتسبة بالجامعة ولا قوة العمل في هذا الميدان من متخرجي الجامعة، فهذا الميدان عرف عزوف للجامعيين، الذين أغوتهم المكاتب المكيفة والعمل المأجور والمدينة، وهو ما ضيع على الجزائر إمكانيات ومعارف كان يمكنها أن تكون مؤثرة في تطور القطاع الزراعي.

الأمر نفسه ينطبق على علاقتها بالتنمية الصناعية، إذ رغم الوثبة العملاقة التي قامت بها الدولة الوطنية فترة السبعينات من خلال ما عرف بالثورة الصناعية، إلا أنه للأسف لم يتعد حجم العلاقة وتأثيرها بين تعليم مخرجات وأبحاث الجامعة الجزائرية أكثر من تشغيل المصانع وإدارتها، ولم يتعدا إلى تصميم الصناعة وبناء المصانع وصيانتها وتطويرها بالإبداعات والابتكارات والتحكم التكنولوجي الذاتي لمسيرة الغير، بل بقيت في تبعية مطلقة للأجنبي، إلى أن أغلقت أبوابها وفشل مشروع الثورة الصناعية وسرح العمال وعرضت للبيع، ومن بقي منها فقد أثقل كاهل الدولة ومثل عبئا ماليا لها⁽¹⁾.

أمام كل هذا تبرز إخفاقات الجامعة الجزائرية في التأثير والتفاعل والتنمية ويظهر ذلك أكثر على مستوى علاقتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، فبغض النظر عن بعض إيجابياتها ولا سيما الكمية منها، فإنها تبقى مؤسسة استهلاكية للبرامج والمناهج المنتجة بالغرب ولو بعد انتهاء صلاحية ذلك عند منتجها.

إذن، هذا جعل الجامعة الجزائرية تخفق في تحقيق الفعل التنموي والاندماج وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وعوضا أن تكون مصدرا للتأثير في محيطها المجتمعي، أصبحت هي من يتلقى التأثير، فانتقلت سلبيات البيروقراطية والقيم الاتكالية والاستهلاكية المفرطة ومظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي، ومعها تحولت مهمتها إلى توزيع الشهادات عوضا عن تكوين الخبرات والكفاءات التي نحن أحوج لها⁽²⁾، هذا الأمر أوصل الباحث الجزائري لياس ميري إلى نشر

(1) - تومي حسين، نفس المرجع السابق، ص 36- 37.

(2) - تومي حسين، نفس المرجع السابق، ص 37- 38.

كتاب عنوانه بـ " هل يجب غلق الجامعة؟ " « faut-il fermer l'université »⁽¹⁾، ولكي لا نطيل سنترك بقية الغسيل لمبحث مشاكل الجودة بالجامعة والتعليم والبحث العلمي في الجزائر.

سادسا: مشاكل الجودة بالجامعة والتعليم الجامعي والبحث العلمي بالجزائر:

رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية والتي لا ينكرها إلا جاحد، والتي مكنت الجامعة من تجسيد في الواقع بلحمة من الأهداف، منها وضع قاعدة قانونية تسيّر وفقها الجامعة الجزائرية، كما تمكنت من رفع نسبة التأطير الجزائري في مقابل الأجنبي، وكذا تخريج دفعات كثيرة من الطلبة في كافة التخصصات كل هذا كان نتيجة للإصلاح الذي تبنته الجزائر وحقت من خلاله جزارة التعليم ودمقرطته وكذا مجانيته وتعريبه مع تنويع التكوين والتوجه إلى الجانب العلمي والتقني فيه، إضافة إلى تقليص الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية في مختلف المناطق الجغرافية وكذا بين الجنسين، في هذا السياق عرفت الخريطة الجامعية توسعا كبيرا مس أغلب ولايات الوطن⁽²⁾.

رغم كل هذه الجهود وهذه الايجابيات إلى أن المؤسف الذي يبقى يعكر صوفها هو أن الجامعة الجزائرية تتخبط اليوم في العديد من المشكلات الحادة والمتنوعة، كما أن جامعاتنا رغم مسيرتها الممتدة إلى سنة 1909 فإنها "لم ترق بعد إلى مستوى أداء الجامعات في العالم المتقدم. وبقيت تعيش مشاكلها الداخلية المتعلقة بضغط عدد الطلبة وتدني المستوى وتزايد ظاهرة البطالة في اختلال واضح بين بين مخرجاتها وحاجيات سوق العمل"⁽³⁾، وأمام هذا تفرض المستجدات والتحديات المعاصرة والمستقبلية على الجامعة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى ضرورة إصلاح الإصلاح تبني مشروع حقيقي للجودة الشاملة لتحسين نوعية منتوجاتها ومخرجاتها حتى تواكب ذلك وتستجيب بإيجابية لحاجيات المحيط السوسيو اقتصادي ولشروط التنمية الشاملة والمستدامة. في هذا السياق يمكننا أن نلخص مشاكل الجامعة الجزائرية في مشاكل متعلقة بالتسيير البيداغوجي من تمامل وتأخر انطلاق التدريس في الجامعة الجزائرية كل سنة، وكذا استقرار

, ENAL, Alger, 1994. ؟ (1) - MAIRI Liés, faut-il fermer l'université

(2) - معتوق جمال، "قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر"، دفاثر المختبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات عبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خوضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006، ص 30.

(3) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 11.

مشاكل التحويلات إلى نهاية السداسي الأول، إضافة إلى مشاكل تغيير الأفواج وفوضى في توزيع المقاييس وغيرها.

من ناحية إقبال الطلبة على التعليم والبحث، فإن "هؤلاء لا يبذلون جهدا كبيرا في ذلك، فقط ينحصر كل همهم في اجتياز الامتحانات دون التطلع إلى الحصول على أكبر قدر من المعلومات وأكبر المعدلات، أما الأساتذة فإنه تنعدم الحوافز التي تجعلهم يعملون أكثر ويبذلون الجهد المعترف، مع التأكيد على الغياب التام للدراسات التقييمية لطريقة تقديم الأستاذ للدروس من جهة وللمعلومات التي يقدمها من جهة أخرى"⁽¹⁾.

بالنسبة للمشاكل الأخرى يمكن تعديدها بين "مشاكل متعلقة بالتسيير الإداري من قبيل البيروقراطية المعرقة للبحث العلمي، مما يقف حائلا أمام إجراء البحوث وتثنيها خارج المحيط الجامعي، خصوصا في علاقة الجامعة بحيطها السوسيو اقتصادي، هذا ما أبقي البحوث محصورة في أدراج الجامعة بعيدة عن التطبيق في المؤسسات الخارجة عنها"⁽²⁾.

من المشاكل التي تختبئ فيها الجامعة الجزائرية والتعليم الجامعي أيضا "المشاكل المتعلقة بمخرجاتها منها المتعلقة بالجانب المعرفي المقدم، والذي يؤثر على طبيعة الشهادة الجامعية، التي يتحصل عليها الطالب، فلو تساءلنا حول ما تقدمه جامعتنا في مجال المعرفة، فهي بعيدة عن مسيرة تحولات المجتمع، خاضعة لمؤثرات سياسية، إيديولوجية، نفعية، عوض اعتمادها الجانب العلمي، مما أثر على المكانة التي تحتلها في المجتمع، فقد أصبحت الجامعة مجرد هيكل عالي لتجميع الطلبة لفترة من الزمن، دون المساهمة الفعلية في إنتاج المعرفة وأفراد فعالين في مجتمعهم، مما زاد اليوم من اغتراب هذه المؤسسة وساهم في تعميق ظاهرة البطالة عند المتخرجين الجامعيين الجدد"⁽³⁾، ومن ثمة زاد ذلك في أزمتها وغياها الكبير على ساحة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالجامعة الجزائرية اليوم مجرد بناء، في حين تغيب وظيفتها عن أدوارها⁽⁴⁾ سواء الداخلية أو في علاقتها بالمحيط المجتمعي.

(1) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 12.

(2) - نفس المرجع، ص 12.

(3) - نفس المرجع، ص 12.

(4) - معتوق جمال، نفس المرجع السابق، ص 31.

من ناحية أخرى يبقى مشكل التعريب، مشكلا مستديما وحاضرا دائما في نسق التعليم العالي والجامعة بالجزائر، فلم تساهم سياسته، بل عجزت عن الإضافة الفاعلة في مختلف المشاريع التنموية التي عرفها البلاد، وهذا العجز عن الفاعلية يفسر أساسا بسوء تخطيط واستراتيجية لموضوع التعريب في الجزائر، حيث أُنخذ في إطار الاختيارات الايديولوجية -العروية حينذاك للنظام السياسي، الذي اعتمده بصورة رسمية وارتجالية كان من تبيعاتها الصراع وتفكك الأواصر بين المعربين والمفرنسين، الذين وجدوا مشقة بالغة في ذلك نتيجة سياسة التعريب غير السلسة والمخططة بتدرج، فظروف الانتقال الثقافي لم تكن تسمح بالانتقال الجذري والفوري للجيل المثقف باللغة الفرنسية إلى الكتابة والحديث باللغة العربية، وهو ما كانت له تبيعات وخيمة كان أهمها أزمة أصابت اللسان الجزائري، انتقل أثرها بسرعة ليصنع أزمة فعلية بمدرجات الجامعة الجزائرية، ومعه لم تعد هذه الأخيرة النسق المؤثر في المجتمع، بل إن الجامعة اليوم هي فضاء يعيد إنتاج المظاهر والتناقضات السلبية التي يتخبط في وحلها المجتمع، هذا يعكس تناقضا صارخا وعكس تيار العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم، حيث الأولى هي قاطرة المجتمع في العادة، ولكن في الجزائر المجتمع وعلى العكس هو القاطرة والفاعل والمؤثر الذي يجبر بالجامعة إلى مستنقعه وتناقضاته وأزماته، ولعل أبسط مثال عاكس لهذا التناقض الصارخ استخدام لهجات المجتمع بدل اللغة الأصل، وكذا إعادة إنتاج مختلف المظاهر الاجتماعية المتفشية بالمجتمع داخل أسوار الجامعة⁽¹⁾.

في سياق تعديد المشاكل دائما تطفوا إلى سطحها مشاكل أخرى متعلقة بغياب التقييم البيداغوجي لما يقدمه الأستاذ ويستقبله الطالب في كافة التخصصات، كما تعرف الجامعة مشاكل أخرى منها اللاتوازن بين مدخلاتها ومخرجاتها خصوصا بين أعداد الطلبة الوافدين إليها والمتخرجين منها، وسوق العمل وحاجياته ومدى استيعابه لهؤلاء، وبالتالي الذي يحصل في مخرجاتها هو اللاتوازن الدائم بين العرض والطلب الاجتماعي⁽²⁾، وكل ذلك هو نتاج للعلاقة المتأزمة بين الجامعة والمحيط خصوصا منه سوق العمل، حيث تغيب أي استراتيجية واضحة للتفاعل بينهما سواء في حاجيات السوق من التخصصات أو من حيث العدد الممكن اسقطابه سنويا في سوق العمل، إضافة إلى كل ذلك الانفصال الكبير بين محتوى التعليم الجامعي ذي التكوين النظري في معظمه

(1) - مساك أمينة، نفس المرجع السابق، ص 12.

(2) - نفس المرجع، ص 13.

ومقتضيات سوق العمل التطبيقية، مما أدى إلى عدم قدرة الجامعة الجزائرية على التلبية النوعية للتخصصات لصالح الطلب الاجتماعي.

كل هذا جعل من الجامعة الجزائرية نسقا مغلقا غير منفتح على محيطه بل ومتوقفا على نفسه، فكل قسم من أقسامه يواصل برامجه التقليدية دون الانفتاح على بقية الأقسام العلمية وتبادل المعرفة معها، وقد أمست نتيجة لهذا الهوة سحيقة بين مضامين التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل، فانعدم الارتباط إذن، بين تخطيطه وسوق الشغل وبالحيط المجتمعي عموما، ما كرس القطيعة بين الجامعة والمجتمع، فسياسة التوظيف لا تتماشى مع سياسة التكوين الجامعي⁽¹⁾، كما أن مناهج التعليم العالي لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات ولا المتغيرات المتلاحقة في تقانة المعلومات والاتصال، ومن ثمة إن عملية تغيير المناهج في الجامعات أبطأ بكثير من التحولات المتلاحقة في سوق العمل، ولهذا فإن جامعاتنا متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين⁽²⁾.

الأمر لا يختلف مع واقع البحث العلمي بالجزائر، فرغم التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة علمية جديدة تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة، وفي ظل إكراهات الوضع تؤثر العديد من الاحصائيات لوضع متخلف وبأس للبحث العلمي، فالجزائر من نهاية التسعينات ومنتصف الألفينات لم تخصص إلا ما مقداره 0,27% من نتاجها الاجمالي للبحوث العلمية، بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الانفاق على البحث والتطوير 1,5 دولار في السنة الواحدة.

في سياق متصل وعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة توزيع الباحثين المشغولين بالبحوث والعلوم التطبيقية بالجزائر في السنوات الأخيرة نسبة 0,5%، مقابل 36,6% للأوروبيين⁽³⁾، كما لم يزد عدد

(1) - نفس المرجع، ص 13-14.

(2) - القاسمي علي، الجامعة والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، 1998، ص 60.

(3) - سموك علي، "إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات القفزة الاستراتيجية في التنمية البشرية: من أجل مقارنة سوسيو اقتصادية"، دفاثر الخبير: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات عبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006، ص 166.

الباحثين الدائمين بالجزائر مثلا حسب احصائيات سنة 1996 عن 4000 باحث، وهو ما مثل 165 باحث لكل مليون جزائري، وهو رقم ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي⁽¹⁾.

يضاف إلى كل هذا مشاكل متعلقة بتدفق المعارف والتواصل مع العلم وحركة الترجمة الضعيفة للكتب والأعمال المختلفة، إضافة إلى ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الانتاجية وكذا النشاطات الابتكارية، وكل هذا هو نتاج لأزمتين يعرفهما نسق التعليم العالي ومن خلاله البحث العلمي إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ونمط المشروعات التقليدية التي توّطره والتي تبنى أساليب إنتاج قليلة للمعرفة بالمعنى الحديث ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة⁽²⁾.

عموما يمكن تلخيص أهم المشاكل والمعوقات التي يتخبط فيها البحث العلمي وإنتاج المعرفة بالجزائر فيما يلي:

- البنية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية الجزائرية حالت دون إنتاج المعرفة، وهذه الأخيرة كثيرا ما ارتبطت في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.
- انعدام وجود منهجية واضحة للبحث العلمي، ومعها غياب وجود نظام مالي واضح وقار خاص بالبحث والعاملين فيه، فميزانيات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر مقارنة ببعض الدول هي ضعيفة ولا ترقى إلى توفير الجو والامكانيات الضرورية المادية والرمزية لإنتاج المعرفة.
- الهرمية البيروقراطية المفرطة في مؤسسات البحث العلمي، حيث يتجه الولاء في هذه الأخيرة للإدارة بدلا عن الكفاءة العلمية.
- خضوع المؤسسات العلمية لاستراتيجيات السياسية والصراع على السلطة، وهذا يجد تفسيره في كون السلطة لا تشجع من المعرفة إلا ما يخدم مصالحها.
- نمط اقتصاد الريع كثيرا ما عزز التوجه نحو الاعتماد على الخبرة الأجنبية، ما انتهى إلى تهميش الطلب المحلي على المعرفة، وبالتالي غلق المجال أمام إنتاجها محليا، يضاف لها غياب مساعدة المؤسسات العامة والخاصة الاقتصادية والصناعية للبحث العلمي.

(1) - حماته البخاري، تأملات في الدنيا والدين، منشورات غبر الأبعاد القيمة للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، جامعة

وهران، طبع بدار القدس العربي، الجزائر، ط1، 2012، 316.

(2) - سموك علي، نفس المرجع، ص 166-167.

- طبيعة البحوث والدراسات على قلتها فهي لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية، يضاف لها انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي بالجزائر⁽¹⁾.

كل هذه العوائق تقف سدا منيعا اليوم أمام إمكانية تنمية البحث العلمي وإنتاج المعرفة واستغلال ذلك في تنمية المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذن، وأمام كل هذه المشاكل والسلبات سواء منها تلك التي تعلق بالجامعة والتعليم العالي أو البحث العلمي فإنه لا نستغرب لذلك الانفصال بين الجامعة والمحيط، وبين العلم والمجتمع في الجزائر.

وعليه فإنه ورغم محاولة التدارك عبر سن مشروع ضمان الجودة الشاملة بعد سنة 2008 إلا أن تعثره المستمر نتيجة العديد من المعوقات من قبيل غياب ثقافة الجودة في التعليم العالي (اللعب على وتر الكم لا الكيف) والمربطة بدورها بعدم القدرة على تفعيل عنصر الجودة وتحسين مخرجات الجامعة، يمكن أن نضيف لها مشاكل متعلقة بالأستاذ وبالخوف من بذل الجهد من طرف المسؤولين وأصحاب القرار، وكذا قلة التكوين والتدريب للقائمين على تطبيق مشروع ضمان الجودة إضافة إلى نقص الامكانيات المادية والتنظيمية² التي تمكن من تفعيل نظام الجودة.

كل هذا رهن أولا مشروع تطبيق ضمان الجودة بالجامعة الجزائرية، ومن ناحية أخرى أضعف أهمية والدور الممكن والريادي لهذه المؤسسة ومن خلالها التعليم والبحث العلمي في سبيل تنمية وتطوير المحيط المؤسسي الاجتماعي والاقتصادي وقيادته نحو الابداع والتقدم.

سابعاً: مناقشة واقتراحات ممكنة لفك إشكالية العلاقة وإحلال الجودة الشاملة:

إن أية استراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم العالي وجودته في الجزائر، لا بد أن تأخذ في الحسبان جميع العناصر: ماذا نعلم؟ وكيف نعلم؟ وما مردودية ما نعلم؟ وأية ثقافة تعليمية نعتمد؟ كما ينبغي أن لا ننظر إلى التعليم العالي بوصفه قطاعاً معزولاً، وإنما بوصفه نظاماً فرعياً في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا.

وأول الأعمال التي يجب أن تكون مفتاحاً للحل نحو إيجابية دور الجامعة في الفعل التنموي وفي علاقتها بمحيطها هو أن تتوفر إرادة جماعية من طرف كل الفاعلين: السياسي والسلطوي أولاً ثم

(1) - سموك علي، نفس المرجع السابق، ص 167.

(2) - بورخولة باديس وبن خيرة سامي، نفس المرجع السابق، ص 101.

الجامعة وأطرها وباحثيها، وثالثا الفاعلين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وإلا فإن عدم توفر ذلك لن يؤدي بالجامعة إلى الانفتاح وتحقيق التنمية وإنتاج المعرفة وخدمة المجتمع، كما أن شأن ذلك أن يقف حائلا دون الوصول إلى ضمان الجودة الشاملة.

ثانيا، إن القطاعين العام والخاص مطالبين بدعم الجامعة ماديا ومعنويا وتوفير التمويل اللازم لبرامجها وللبحث العلمي الذي تضطلع به، وتمكينها من استقلالها الإداري وحرية الأكاديمية، وفي مقابل ذلك يتوجب على الجامعة أن تعيد النظر في أهدافها بحيث تضع خدمة المجتمع وتنيته في مقدمة أهدافها، وتعيد النظر في إدارتها بحيث تختار قيادتها وفقا لمعايير مضبوطة، وتغير من هيكلها وأساليبها في ضوء التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، وأن تسعى إلى شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين خارج حرمها الجامعي لخدمتهم، والاستجابة إلى احتياجاتهم، وترقية مستواهم الثقافي والمهني، وزيادة مردوديتهم الاقتصادية عن طريق البحث العلمي والتدريب المستمر والترجمة والتأليف، وأن تعمل على نشر المعرفة العلمية والتقنية وإشاعتها بين شرائح المجتمع المتنوعة باللغة الوطنية التي تفهمها الأغلبية الساحقة، وهكذا وحده يمكن للجامعة أن تقود عملية التنمية الشاملة⁽¹⁾ والمستدامة في الجزائري، وتؤثر بشكل ايجابي ودافع للتطور لمحيطها السوسيو اقتصادي والمجتمعي بالعموم.

بالنسبة للآليات المقترحة لتطوير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر فهي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أن الجودة بمعناها الكلي لا بد أن تشمل جميع الفاعلين، الأستاذ أولا ثم الطالب والخطط الدراسية وجودة البرامج التعليمية وطرق التدريس، وكذا المباني والتجهيزات والبيئة التعليمية ونظم الإدارة والتشريعات واللوائح والكتب التعليمي، كما تتطلب توفر التمويل والانفاق التعليمي الجيد، وكذا الجودة في تقييم الطالب والأداء التعليمي، من شأن كل هذا إن تحقق أن يعيد للجامعة وفعاليتها ومخرجاتها أدوارهم الممكنة وريادتهم وقيادتهم التي فقدت بسبب هذا التراكم للمشاكل وأزمات التي وسعت الشرخ بين الجامعة ومحيطها.

(1) - القاسمي علي، نفس المرجع السابق، ص 64- 65.

- البيليوغرافية المعتمدة:

1- باللغة العربية:

(1)- أحمد بن الدين، "تقييم جودة الحياة الجامعية وفق المرجع الجديد لضمان جودة التعليم العالي بالجزائر: دراسة ميدانية بجامعة أدرار"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، (ص ص 81-98)، أدرار، 2017.

(2)- بلحسين حواء، "الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، اصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

(3)- بوخلوة باديس ون خيرة سامي، "تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2016/09، تصدر عن جامعة ورقلة، (ص ص 89-106)، 2016.

(4)- بوندان عبد الله، الوصايا في ظل النظام الجديد ل.م.د بالجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة الجليلي ليايس بسيدي بلعباس - كلية التكنولوجيا أئموذجا- اشراف الدكتور بوشمة الهادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015.

(5)- بومقورة نعيم، "التكوين النقابي و دوره في تفعيل حركية الجامعة مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و 27 ماي 2010.

(6)- حماته البخاري، تأملات في الدنيا والدين، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، جامعة وهران، طبع بدار القدس العربي، الجزائر، ط1، 2012.

(7)- خ.ع، "إنحراج الجامعة من أزمتها أولا..." على هامش المؤتمر العاشر للطلبة، الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998.

(8)- تومي حسين، "الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والاختفاق الكيفي"، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05، إصدار مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، نشر وتوزيع الدار الخلدونية، القبة.

- (9)- تيايبية عبد الغاني، "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والتقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و 27 ماي 2010.
- (10)- التجيحي محمد لبيب، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981.
- (11)- رقاد صليحة، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2013-2014.
- (12)- سموك علي، "إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية: من أجل مقارنة سوسيو اقتصادية"، دفاثر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006.
- (13)- القاسمي علي، الجامعة والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، 1998.
- (14)- كواش حسين، "التعليم في الريف الجزائري"، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، عدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- (15)- معتوق جمال، "قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر"، دفاثر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006.
- (16)- مساك أمينة، "التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والتطلعات والتحول بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و 27 ماي 2010.
- (17)- الطيب صيد، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1992.

- (18) - صياد الصادق ، "دور الجامعة في المجتمع"، أصداء جامعية، إصدارات المركز الجامعي تبسة، العدد3، مارس 2002.
- (19) - العياشي عنصر، أي غد لعلم الاجتماع؟، من ندوة الجامعة اليوم، تنسيق وتقديم جمال غريد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، ماي 1998.
- (20) - عمران عبد الرحيم، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية: الاختيارات الكبرى، منشورات الموجة وطبع بمطبعة دار القرويين، المغرب، ط1، 1999.
- (21) - ولد خليفة محمد العربي، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 2- باللغة الأجنبية:
- (22) - MAIRI Liés, faut-il fermer l'université?, ENAL, Alger, 1994.

